

ورقة اخبار

خاصة بتبليغ الاشخاص التالية اسماؤهم لتأدية المبلغ المذكور. حذاء اسم كل منهم خلال شهر واحد من تاريخ تبليغهم هذا الاخبار والا ستنفذ الاجراءات اللازمة بنفهم .

الاسم	الحكمة	التاريخ	المحكوم به
اكرم الزيقاوي	اجراء القدس	٦٤/١٠/٢٩	٥٨ ٥٢٥
محمد زكي البديري	"	٩٦٠/٦/٢٢	٢٠ ١٠٠
سالم محمود زمزم	"	١٩٦٤/٦/٢	٣ ١٠٠
محمد محمود زمزم	"	١٩٦٤/٦/٢	٣ ١٠٠
هيام محمد حسن عبد السلام الجريري	"	٩٦١/٩/٢١	٣٩ ١٥٠
خليل احمد عقيلان	"	٩٦٤/٨/١٦	١٢ ١٠٠
محمد احمد عبد القادر وعبد الهادي رشيد	اجراء رام الله	٩٦٣/٦/٢٤	١١ ٥٠٠
محمد سعيد السجان وحسن محمد حسين	"	٩٥٣/٩/٢٣	١ ٩٠٠
فتحي الحسيني وحكمت الحسيني	"	٩٦٣/٦/٢٤	١ ٣٥٠
سالم ميخائيل قسيس وسليمان مقبل	"	٥٣/٥/٢٧	١ ٩٥٠
احمد عثمان المصري ومحمد يوسف وسليمان الذيب	"		١ ٨٠٠
سالم احمد صافي ومحمود عامر	"	٩٥٣/٩/٢٣	٢ ٩٥٠
ابراهيم شيوط ومحمود حمادة	"	٩٥٣/٦/٢٤	١ ٤٥٠
محمد ابراهيم رشيد وعبد الهادي رشيد	"	٩٥٣/٩/٢٣	٥ ٣٠٠
جميل عبدالله ومحمد اسماعيل	"	٩٥٣/٦/٢٤	١ ٨٥٠
شريف علي عبد القادر وعطا سليمان	"	٩٥٣/٦/١٧	٢ ٢٥٠
جمعه محمد عبد الفتاح	"	٩٤٨/١٢/٢٣	١٢ ٣٣٠
محمد رمان	"	٩٥٣/٤/٢٤	١ ٥٠٠
مصلح سيد مصلح ومحمد رمانه	"	٩٥٣/٦/٢٤	١ ٥٠٠
مصلح محمود احمد ورجا حمونة	"	٥٣/١٠/٣١	٣ ٥٥٠

تصحيح خطأ

- ١ - سقط سهوا الرقم (٤١) من بين المواد المذكورة تحت البند (١) من المادة السادسة من قانون العمل المعدل رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ المنشور في العدد (١٨١٨) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١/١٨، لذلك يقتضى التنويه .
- ٢ - نشر خطأ على الصحيفة ٩٨٨ من عدد الجريدة الرسمية ١٥٠٩ حيث ورد بأن رقم قطعة الأرض المراد استملاك جزء منها هو ١٤٢٠ حي ٧ الخريطة ملك السيد يونس زكريا . شاروخ والصواب أن رقم القطعة المراد استملاكها مساحته ١٦٠ متراً مربعاً منها هو ١٤٢٠ . الخريطة ملك السيد عبد الحليم قطيشات .

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عشران : الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ١ آذار سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٣٦

المحتوى

صفحة	
٢٠٨	قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ قانون مراقبة اعمال التأمين
٢١٩	قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٥ قانون تعديل لقانون الجمارك والمكوس
٢٢٠	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٢٢٢	الاتفاقية المبرمة بين لجنة شؤون الحج الأردنية وبين بلدية معان
٢٢٣	اعلان صادر عن رئيس الوزراء

نموذج السجل للملكة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٥

قانون مراقبة اعمال التأمين

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

تعريف

المادة ٢ - تدل الالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون على المعاني المبينة ازاءها ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك :-

١ - الوزير - وزير الاقتصاد الوطني او اي وزير اخر يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء لاغراض هذا القانون .

٢ - المراقب - مراقب التأمين الذي يعينه الوزير لتنفيذ غايات هذا القانون .

٣ - وكيل التأمين - الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يمنحه الوزير اجازة لتعامل في اعمال التأمين وكيلا لشركة تأمين مجازة في المملكة او وسيط تأمين مجاز .

٤ - وسيط التأمين - الوسيط بين المؤمن والمؤمن له الذي لا يتقيد عمله بشركة تأمين معينة او بوكيل تأمين معين . ويجوز له ان يعمل لحساب جماعات التأمين بالاكتاب . ويكون مجازا من قبل الوزير .

٥ - الوكيل بالعمولة - الشخص الذي يعمل في المملكة لقاء عمولة لصالح وكيل تأمين مجاز او اكثر في المملكة .

٦ - المؤمن له - الشخص الصادر باسمه عقد التأمين .

٧ - انحصائي تأمين على الحياة - الشخص الحاصل على زيادة انحصائي تأمين على الحياة من احدى المؤسسات المعترف بها ويمارس مهنة تقدير قيمة عقود التأمين على الحياة والوثائق والحسابات

١٩٦٥

٨ - مدقق الحسابات - المحاسب القانوني المقبول بموجب قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ او اي قانون يحل محله .

٩ - الفرع - اي محل عمل داخل المملكة يؤسسه المؤمن لممارسة مهنته ويكون للفرع صلاحية اصدار عقود التأمين .

١٠ - البنك - اي بنك يعينه الوزير لحفظ الوديعة

١١ - عقد التأمين - وثيقة التأمين او اي عقد او اتفاق يخص التأمين يصدره المؤمن او اي تعهد عن مسؤولية خاصة بالتأمين مع عدم الاخلال بتعريف عقد التأمين الوارد في القانون المدني .

١٢ - الشركة - شركة التأمين المبينة احكامها في الفصل الثالث من هذا القانون .

١٣ - الاجازة - اجازة ممارسة اعمال التأمين التي يمنحها الوزير للمؤمن بموجب احكام هذا القانون .

١٤ - قانون الشركات - قانون الشركات او اي قانون يحل محله .

١٥ - ضمن التأمين المجاز - الشخص الذي يخوله الوزير القيام باعمال تخمين التعويض والتقدير لتسوية الادعاءات الناشئة عن عقود التأمين وتعهدات تحمل المسؤولية الخاصة به بوصفه خبيراً .

١٦ - جماعات التأمين بالاكتتاب - جماعات التأمين التي تؤسس حسب نظامها الذي يقضي بمسؤولية اعضاء الجماعة عن نصيب معلوم معين او نسبي من مجموع مبلغ عقد التأمين .

١٧ - اعمال التأمين - القيام بأية عملية للتأمين ، وكالة او اصابة ، او عرض تلك العملية على الاخرين او اجتذابها او قبولها او تحويلها ، وتقدير او تخمين او تعديل او حل أو تسوية اي ادعاء بالتأمين ناتج عن عقد للتأمين .

١٨ - تشمل كلمة المؤمن شركة التأمين التي تؤمن مباشرة او بواسطة وكيل او مكتب رئيسي او فرع او وسيط كما تشمل وكيل شركة التأمين القانوني وممثله او اي شخص مجاز بموجب هذا القانون للقيام باعمال التأمين .

١٩ - تشمل عبارة (حامل عقد التأمين) الشخص الذي اكتسب حقوق العقد ابتداء او حول اليه بصورة نهائية . ولا يشمل المحول اليه الذي لم يكتسب تلك الحقوق بصورة مطلقة .

الفصل الثاني

« انواع التأمين »

المادة ٣ - انواع التأمين لاغراض هذا القانون هي :-

١ - التأمين على الحياة - ويشمل التأمين الذي يكون موضوعه الحياة وتأمين العجز والشيخوخة وماله علاقة بكليهما والادخار .

٢ - التأمين ضد الحريق - ويشمل التأمين ضد الاضرار الناتجة عن الحريق والزلازل والصواعق والزوايع والرياح والاعاصير والانفجارات المنزلية والاضطرابات التي يحدثها سقوط الطائرات والسفن الجوية الاخرى وكل ما يعتبر داخلاً عرفاً وعادة في التأمين ضد الحريق .

هكذا من المأهول

٣- التأمين ضد الحوادث - ويشمل التأمين ضد الاضرار الناجمة عن الحوادث الشخصية والتأمين ضد حوادث العمل وضد السرقة وضد خيانة الائمة والتأمين على السيارات . التأمين من المسؤولية المدنية وكل ما يعتبر داخلا عرفا وعادة في التأمين ضد الحوادث .

٤ - التأمين البحري - ويشمل التأمين ضد الاضرار او التي تحدث للبحر من غرق السفينة او اضرارها او اضرارها
آخر يمكن تأميتها بحاله علاقة بالسفن وحمولتها والضيائع والبضائع الا ان سواء كانت بحرا او جوا
او جوا او بكل الطرق وتشمل اخطار المستودعات التجارية او اضرارها او اضرارها او اضرارها
تحدث أثناء النقل وكل ما يدخل عرفا وعادة في التأمين البحري .

٥ - ضمان رؤوس الأموال - ويشمل التأمين الذي يلزم المؤمن بدفع مبلغ أو عدد مبالغ في المستقبل لشخص ما لقاء دفعة واحدة أو أكثر تدفع للمؤمن أو لوليها أو لغيره من الأشخاص من أجل إيفاء التزامه.

٦- أنواع التأمين الأخرى - وتشمل التأمين غير الوارد ذكره في هذه المادة من جدول الإضافات المعروفة بالمراهنه على الحياة (التأمين).

الفصل الثالث

شركات التأمين

المادة ٤ - ١ - تطبق أحكام هذا القانون على جميع شركات التأمين سواء تعالمت أعضائها، بإشراف أو بواسطة، فرع أو وكيل.

٢ - تطبق أحكام هذا القانون الخاصة بشركات التأمين الاجنبية على جماعات التأمين بالا كتاب الا اذا نص صراحة على خلاف ذلك .

المادة ٥ - ١ - يشترط في شركات التأمين التي تتعاطى أعمالها في المملكة: ان تكون شركات امانة عامه ولا ينطبق ذلك على جماعات التأمين بالاكتتاب .

٢ - يجب ان يكون مستخدمو الشركة من الأردنيين . ويعوز للشركة ان تستخدم أشخاصين لا يزيد عددهم على ثلاثة من غير الأردنيين وذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد الوطني .

٣ - لا يجوز لمضو مجلس إدارة شركة التأمين أو لأى موظف أو مستخدم فيها ان يتسلم مائة : عن أية عملية تأمين، على أن لا يؤثر ذلك على العقود السابقة لتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٦ - يجب ان لا يقل ارباح شركة التأمين المدفوع عن مئة ألف دينار اردني للشركات الاردنية وما يعادل مئتين وخمسين ألف دينار اردني للشركات الاجنبية.

٢- أما اذا سجلت الشركة الاردنية بعد نفاذ هذا القانون ، ولم يتم تسديد جميع قيمة أسهمها بعد ، فيجوز للوزير منحها الاجازة على أن لاتباشر اعمالها الا بعد تسديد مئة ألف دينار من رأسمالها .

٢ - على الشركة الأردنية التي تأسس بعد نفاذ هذا القانون ان تسدد خمسين ألف دينار من رأسها
قبل المباشرة بالعمل وإن تسدد القيمة من ألف دينار خلال ستين من تاريخ التسجيل .

[illegible]

المادة ٧ . ١ . لا تمنح الشركة: أجازة لمرأولـة أعمال التأمين الا بعد أن تم إجراءات التسجيل بموجب قانون الشركات . ولا ينطبق هذا النص على جماعات التأمين بالاشتراك .

٢. لا يصرح بالعمل لأية شركة تأمين تابعة لأي بلد لا يعامل شركات التأمين الاردنية بالممثل وتضمنني من ذاك الشركات القائمة حين صدور هذا القانون .

المادة ٨ : تخلى شركات التأمين قبل المباشرة بأعمالها ان تقدم مبلغاً من القود او ما يعادله من اسهم وسندات مقبولة لدى الوزير او رهن عقاري يوافق عليه الوزير مقداره : —

١ - عشرون ألف دينار اذا كانت الشركة تقوم بأعمال التأمين على الحياة .

٢ - عشرة الاف دينار عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .

المادة ٩
تودع الوديعه في البنك بأسم الشركة لأمر الوزير واذا كانت رهن عقاريا فيسجل في دائرة تسجيل الأراضي بأسم الوزير .أضافة الى وظيفته بعد أن يقدر الملك المعطى عنه الرهن العقاري بواسطة خبراء يعينهم الوزير ولا يقبل عددهم عن ثلاثة . وتكون نفقات التقدير على الشركة ويجب أن لا يقبل وديعه لأغراض هذا الاتفاقون أكثر من ستين بالمائة من قيمة الاسهم والسندات أو من قيمة العقار المقدر اذا كانت الوديعه رهن عقاريا.

المادة ١٠ : بمحكمة ذات الاختصاص ولرئيس الاجراء حق حجز الرديئة مباشرة دون أخذ موافقة الوزير عن دينه ناعية عن أعمال التأمين التي تقوم بها الشركة ولا يجوز حجزها لدين أخرى .

١١ مادد ١١ على المراقب أن يطلب الشركة بتكاملة الدويعة اذا نقصت عن الحد المقرر قانونا بسبب هبوط قيمة الأسهم والسندات والعقار او لأى سبب آخر . وللوزير في حالة حدوث اضرار جسيمة بالعقار ان يعيد تقديره على حساب الشركة وان يطلب الى الشركة تسديد الفرق حسب احكام هذا القانون وعلى الشركة ان تم قيمة الدويعة خلال مدة اقصاها ستين يوما من تاريخ طلب الوزير .

مادة ١٢. - على المراقب ان يطلب الى الشركة تكملة الوديعة ان قلت بسبب الحجز عليها او على بعضها من قبل المحكمة او رئيس الاجراء وذلك حسب احكام المادة السابقة .

المادة ١٣ - مع مراعاة المادة التاسعة من هذا القانون ، يجوز - بموافقة الوزير - استبدال الوديعة كلها او بعضها بان ، في ع : انه اع الوديعة شرطة ان لا تقل قيمتها عن الحد القانوني لاوديعة وقت الاستبدال .

المادة ١٤ لا يجوز للبنك ان يسلم الوديعة المودعة لديه كلها او بعضها الى الشركة المودعة او اى شخص آخر ولا ان يتصرف بها باى وجه من الوجوه ما لم تصدر المحكمة حكما بذلك او بأذن خطي من الوزير يمنحه اذا اقتنع بان ليس على الشركة اية تبعه مالية تتعلق باعمال التأمين وعلى الوزير في تلك الحال ان ينشر لهذا الغرض اعلانا في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية قبل الاذن باعادة الوديعة او جواز التصرف بها على ان لا تقل المدة بين الاعلان وصدور الاذن بالتسليم او بالتصرف عن شهرين . ولا يحق لدائرة تسجيل الاراضى ان ترفع اشارة الرهن عن العقار المعطى وديعة الا بامر خطي من الوزير .

مادة ١٥ - إذا كانت الوديعة نقودا ، فيجوز للبنك بعد اخذ موافقة الوزير ان يستثمرها بموافقة الشركة ولحسابها في اسهم وسندات وعلى البنك ان يحصل جميع فوائد وارباح هذه الاسهم والسندات ويسجلها لحساب الشركة .

إدادة ١٦ - على الشركة والبنك ان يشعرا المراقب بكل نقص يطرأ على الوديعة غير النقدية وذلك خلال سبعة ايام من حدوث النقص . ويجوز للمراقب ان يطلب في أي وقت من البنك اية معلومات تفصيلية عن الوديعة . وعلى ان يقوم بتقديم تلك المعلومات دون تأبط .

- ٣ - التأمين ضد الحوادث - ويشمل التأمين ضد الاضرار الناجمة عن الحوادث الشخصية والتأمين ضد حوادث العمل وضد السرقة وضد خيانة الامانة والتأمين على السيارات والتأمين من المسؤولية المدنية وكل ما يعتبر داخلاً عرفاً وعادة في التأمين ضد الحوادث .
- ٤ - التأمين البحري - ويشمل التأمين ضد الاضرار التي تحدث للسفن بما في ذلك الحمولات او اى شيء آخر يمكن تأمينه بماله علاقة بالسفن وحمولتها والبضائع والامثلة والاموال سواء نقلت براً او جواً او بكل الطرق وتشمل اخطار المستودعات التجارية او بالاضافة اليها او اى اخطار عرفية تحدث أثناء النقل وكل ما يدخل عرفاً وعادة في التأمين البحري .
- ٥ - ضمان رؤوس الأموال - ويشمل التأمين الذي يلزم المؤمن بدفع مبلغ او عدة مبالغ في المستقبل لشخص ما لقاء دفعة واحدة او اكثر تدفع للمؤمن له ولا يشمل التأمين على الحياة بالاصطلاح .
- ٦ - أنواع التأمين الاخرى - وتشمل التأمين غير الوارد ذكره في هذه المادة . ان تشمل الاتفاقيات المعروفة بالمرأنة على الحياة (التوتيت) .

الفصل الثالث

شركات التأمين

- المادة ٤ - ١ - تطبق أحكام هذا القانون على جميع شركات التأمين سواء تعاملت أعمالها مباشرة او بواسطة فرع او وكيل .
- ٢ - تطبق أحكام هذا القانون الخاصة بشركات التأمين الاجنبية على جماعات التأمين بالاكتاب الا اذا نص صراحة على خلاف ذلك .
- المادة ٥ - ١ - يشترط في شركات التأمين التي تتعاطى أعمالها في المملكة ان تكون شركات مساهمة عامة ولا ينطبق ذلك على جماعات التأمين بالاكتاب .
- ٢ - يجب ان يكون مستخدمو الشركة من الأردنيين . ويجوز للشركة ان تستخدم أخصائيين لا يزيد عددهم على ثلاثة من غير الأردنيين وذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد الوطني .
- ٣ - لا يجوز لعضو مجلس إدارة شركة التأمين او لى موظف او مستخدم فيها ان يتسلم عمولة : عن أية عملية تأمين ، على أن لا يؤثر ذلك على العقود السابقة لتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
- المادة ٦ - ١ - يجب ان لا يقل رأسمال شركة التأمين المدفوع عن مئة ألف دينار اردني للشركات الاردنية وما يعادل مئتين وخمسين ألف دينار اردني للشركات الاجنبية .
- ٢ - أما اذا سجلت الشركة الاردنية بعد نفاذ هذا القانون ، ولم يتم تسديد جميع قيمة أسهمها بعد ، فيجوز للوزير منحها الاجازة على أن لا تبشر أعمالها إلا بعد تسديد مئة ألف دينار من رأسمالها .
- ٣ - على الشركة الاردنية التي تؤسس بعد نفاذ هذا القانون ان تسدد خمسين ألف دينار من رأسمالها قبل المباشرة بالعمل وان تسدد القيمة حتى المائة ألف دينار خلال ستين من تاريخ التسجيل .
- ٤ - على الشركة الاردنية المسجلة قبل نفاذ هذا القانون ان تكون رأسمالها المدفوع يقل عن مائة ألف دينار الأردني . ويجب ان لا يقل رأسمالها الى هذا الحد خلال ستين من تاريخ نفاذ هذا القانون .

- المادة ٧ - ١ - لا تمنح الشركة اجازة لمزاولة أعمال التأمين إلا بعد أن تتم إجراءات التسجيل بموجب قانون الشركات . ولا ينطبق هذا النص على جماعات التأمين بالاكتاب .
- ٢ - لا يصرح بالعمل لأية شركة تأمين تابعة لأي بلد لا يعامل شركات التأمين الاردنية بالمثل وتستثنى من ذلك الشركات القائمة حين صدور هذا القانون .
- المادة ٨ - على شركات التأمين قبل المباشرة بأعمالها ان تقدم مبلغاً من النقود أو ما يعادله من اسهم وسندات مقبولة لدى الوزير او رهن عقاري يوافق عليه الوزير مقداره : -
- ١ - عشرون ألف دينار اذا كانت الشركة تقوم بأعمال التأمين على الحياة .
- ٢ - عشرة الاف دينار عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .
- المادة ٩ - تودع الوديعة في البنك بأسم الشركة لأمر الوزير . واذا كانت رهن عقاري فيسجل في دائرة تسجيل الأراضي بأسم الوزير اضافة الى وظيفته بعد أن يقدر الملك المعطى عنه الرهن العقاري بواسطة خبراء يعينهم الوزير ولا يقل عددهم عن ثلاثة . وتكون نفقات التقدير على الشركة ويجب أن لا يقل وديعة لأغراض هذا القانون أكثر من ستين بالمائة من قيمة الاسهم والسندات أو من قيمة العقار المقدّر اذا كانت الوديعة رهن عقاري .
- المادة ١٠ - للمحكمة ذات الاختصاص ورئيس الاجراء حق حجز الوديعة مباشرة دون أخذ موافقة الوزير عن ديون ناتجة عن أعمال التأمين التي تقوم بها الشركة ولا يجوز حجزها لديون أخرى .
- المادة ١١ - على المراقب أن يطالب الشركة بتكيلة الوديعة اذا نقصت عن الحد المقرر قانوناً بسبب هبوط قيمة الأسهم والسندات والعقار او لأي سبب آخر . وللوزير في حالة حدوث اضرار جسيمة بالعقار ان يعيد تقديره على حساب الشركة وان يطلب الى الشركة تسديد الفرق حسب احكام هذا القانون وعلى الشركة ان تم قيمة الوديعة خلال مدة اقصاها ستين يوماً من تاريخ طلب الوزير .
- المادة ١٢ - على المراقب ان يطلب الى الشركة تكيلة الوديعة ان قلت بسبب الحجز عليها او على بعضها من قبل المحكمة او رئيس الاجراء وذلك حسب احكام المادة السابقة .
- المادة ١٣ - مع مراعاة المادة التاسعة من هذا القانون ، يجوز - بموافقة الوزير - استبدال الوديعة كلها او بعضها بأي نوع من أنواع الوديعة شريطة ان لا تقل قيمتها عن الحد القانوني للوديعة وقت الاستبدال .
- المادة ١٤ - لا يجوز للبنك ان يسلم الوديعة المودعة لديه كلها او بعضها الى الشركة المودعة او أي شخص آخر ولا ان يتصرف بها بأي وجه من الوجوه بالم تصدر المحكمة حكماً بذلك او بأذن خطي من الوزير بمنحه اذا اقتنع بان ليس على الشركة اية تبة مالية تتعلق بأعمال التأمين وعلى الوزير في تلك الحال ان ينشر لهذا الغرض اعلاناً في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية قبل الاذن باعادة الوديعة او جواز التصرف بها على ان لا تقل المدة بين الاعلان وصدور الاذن بالتسليم او بالتصرف عن شهرين . ولا يحق لدائرة تسجيل الاراضي ان ترفع اشارة الرهن عن العقار المعطى وديعة الا بأمر خطي من الوزير .
- المادة ١٥ - اذا كانت الوديعة نقوداً ، فيجوز للبنك بعد اخذ موافقة الوزير ان يستثمرها بموافقة الشركة ولحسابها في اسهم وسندات وعلى البنك ان يحصل جميع فوائد وارباح هذه الاسهم والسندات ويسجلها لحساب الشركة .
- المادة ١٦ - على الشركة والبنك ان يشعر المراقب بكل نقص يطرأ على الوديعة غير التقديرة وذلك خلال سبعة ايام من حدوث النقص . ويجوز للمراقب ان يطلب في أي وقت من البنك اية معلومات تفصيلية عن الوديعة . وعلى ان يقوم بتقديم تلك المعلومات دون تباطؤ .

هكذا من الأعمال

الفصل الرابع

فروع شركات التأمين الاجنبية

المادة ١٧ - بالإضافة للمعلومات المطلوبة بمقتضى هذا القانون وقانون الشركات على شركة التأمين الاجنبية التي تطلب فتح فرع لها في المملكة ان تقدم ما يلي :-

- ١ - بياناً عن حساب اعمال التأمين التي قامت بها في السنوات الثلاث السابقة لسنة تقديم الطلب وميزانيتها لسنة السابقة مباشرة .
 - ٢ - الشهادات والوثائق المثبتة ان لها في البلد المؤسسة فيه الاهلية القانونية التي تمكنها من القيام باعمال التأمين التي تطلب ممارستها في الاردن .
- وتكون تلك الوثائق مصدقة و مترجمة الى العربية .

المادة ١٨ - يدير فرع شركة التأمين معتمد اردني الجنسية يكون مخولاً قانوناً من قبل الشركة وعلى الشركة اعلام المراقب في حالة استبدال معتمدها بغيره .

المادة ١٩ - ١ - يجوز لشركات التأمين الاردنية والاجنبية العاملة في الاردن فتح فروع لها في انحاء المملكة على ان تقوم باعلام المراقب بذلك قبل فتح الفرع .

٢ - المركز الرئيسي لشركة التأمين مسؤول عن اعمال جميع الفروع وعن تقديم المعلومات الخاصة بها والمبينة في هذا القانون .

٣ - يسمح للشركات الاجنبية التي تتعاطى التأمين على الحياة في المملكة الاردنية الهاشمية ان تحول لاي خارج مالا يزيد عن عشرة بالمائة فقط من اقساط التأمين التي تستوفيها وذلك مقابل المصاريف واقساط اعادة التأمين وخلافه ، اما رصيد الاقساط المستوفاة فيتوجب الاحتفاظ بها في المملكة الاردنية واستثمارها فيها بالشكل المناسب الذي تقرره ادارة الشركة .

الفصل الخامس

وكلاء التأمين ووسطاء

المادة ٢٠ - يجب أن تتوفر الشروط التالية في وكيل التأمين :-

- ١ - ان يكون اردنياً مقيماً في الاردن .
 - ٢ - ان يكون قد تجاوز عمره الواحد والعشرين عاماً .
 - ٣ - ان يكون غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف والامانة او بالافلاس ولم يزد اعتباره بعد .
 - ٤ - ان يكون مسجلاً في احدى غرف التجارة الاردنية .
- ويجوز ان يكون وكيل التأمين شركة مؤسسة ومسجلة في الاردن .

المادة ٢١ - يجب ان يكون لدى وكيل التأمين وكالة مصدقة من موكله تخوله القيام بالاعمال التالية :-

- ١ - تمثيله امام المحاكم والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

٢ - تسلم الانذارات والتبليغات والمحاربات الموجهة الى موكله .

٣ - تزويد الوزير والمراقب والهيئات الرسمية وغير الرسمية بالمعلومات المطلوبة في هذا القانون او اي قانون اخر .

٤ - دفع التعويضات الناجمة عن حدوث الاخطار المؤمن عليها بموجب عقود التأمين الصادرة منه عن الشركة .

المادة ٢٢ - للوزير ان يجوز لوسيط التأمين ممارسة مهنته في الاردن بواسطة وكيل اردني . وعلى وسيط التأمين ان يودع في البنك الودعية المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

المادة ٢٣ - على وسيط التأمين ان يقدم الى المراقب قبل حصوله على اجازته التأمين شهادة صادرة عن البلد المسجل فيه اصلاً ومصدقة حسب الاصول تثبت انه مرخص له بممارسة هذه المهنة في ذلك البلد وانه مارس اعماله بوصفه وسيطاً مسجلاً لمدة خمس سنوات على الاقل .

المادة ٢٤ - ١ - يجوز ان يكون وكيل التأمين ممثلاً لعدة وسطاء تأمين مسجلين . وفي هذه الحال يجب ان تتعدد الودائع بتعدد الوسطاء .

٢ - على وسيط التأمين ان يحتفظ بالسجلات المنصوص عليها في هذا القانون والمطلوب من المؤمن الاحتفاظ بها .

الفصل السادس

اجازة التأمين

المادة ٢٥ - على كل من يتعاطى اعمال التأمين ، باية صفة كانت باستثناء الوكيل بالعمولة ان يحصل على اجازة من الوزير تخوله تعاطي تلك الاعمال . وذلك بعد ان يقوم بدفع الرسوم المنصوص عليها في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون . ولا يعتبر مجرد تسجيل شركة التأمين لدى مراقب الشركات اجازة لممارسة اعمال التأمين .

وينشر المراقب منح الاجازة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٦ - ١ - يقدم طلب الاجازة الى الوزير بواسطة المراقب .

٢ - بالإضافة لطلب الاجازة تقدم شركة التأمين مع ذلك الطلب المستندات التالية :-

- (١) شهادة مصدقة تبين مقدار رأس المال المدفوع .
- (٢) وثيقة تبين انواع التأمين التي ترغب الشركة القيام بها واذا كانت الشركة ترغب في تأسيس فرع لها في المملكة فالوزير او من يخوله طلب نماذج مصدقة من الميزانيات .
- (٣) وثيقة مصدقة تبين اسم وعنوان مدير الفرع او الوكيل او ما يقيد تخويله ادارة الفرع وتوقيع عقود التأمين وذلك في حالة طلب تأسيس فرع شركة اجنبية .
- (٤) وثيقة مصدقة تثبت كون قانون البلد الذي تأسست فيه الشركة في الخارج يسمح للاردنيين والشركات الاردنية بتعاطي اعمال التأمين فيه .
- (٥) اية مستندات اخرى يطلبها الوزير او المراقب .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٧ - ١ - بعد تقديم الوثائق المطلوبة للحصول على اجازة التأمين ، يقدم المراقب تقريراً الى الوزير يبين فيه ان رسوم طلب اجازة التأمين المنصوص عليها في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون قد استوفيت . وان شروط منح الاجازة متوفرة او غير متوفرة . وذلك خلال شهر من تاريخ دفع تلك الرسوم .

٢ - على الوزير ان يجيز او يرفض منح اجازة التأمين . وذلك خلال شهر من تاريخ تسلمه تقرير المراقب ويكون قرار الوزير بالاجازة او الرفض نهائياً .

٣ - اذا وافق الوزير على منح الاجازة ينظم المراقب شهادة اجازة التأمين بعد دفع الرسوم المنصوص عليها في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٨ - تجدد اجازة التأمين سنوياً بعد دفع رسوم التجديد المنصوص عليها في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون . ويتم تقديم طلب التجديد الى المراقب ودفع الرسوم قبل شهر على الاقل من بدء كل سنة جديدة للشركة . وينشر دفع تجديد رسم التأمين في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٩ - يجوز للوزير ايقاف اجازة التأمين الممنوحة بموجب هذا القانون لمدة التي يرتأها على ان لا تتجاوز السنة او العاؤها في الحالات التالية :

١ - اذا خالف المؤمن احكام هذا القانون او قانون الشركات او اي قانون آخر .

٢ - اذا امتنع عن تنفيذ حكم واجب التنفيذ قانونياً .

٣ - اذا طرأ على اعتبار الشركة المالي ما يستوجب زيادة الوديعة وذلك لحبوط قيمتها وامتنع المؤمن عن اكمال النقص في المدة المحددة في هذا القانون .

٤ - اذا تبين ان شركة التأمين الممنوحة لها الاجازة قد اصدرت قراراً بتصفيته اختيارياً او صدر قرار من محكمة ذات اختصاص بتصفيته او اعلن افلاسها او افلاس وكيلها او تبين للوزير بالدلائل ان الشركة خسرت اكثر من نصف رأسمالها او توقفت اعمالها نهائياً .

٥ - اذا فقد المؤمن احد الشروط الواجب توفرها فيه بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٠ - اذا قرر الوزير ايقاف او الغاء الاجازة فيبلغ ذلك الى المراقب الذي يبلغ بدوره الى المؤمن موضحاً المادة القانونية التي اوقفت او الغيت الاجازة بموجبها او المخالفة التي ارتكبها والمدة التي سيتوقف فيها وان يذكر في التبليغ التاريخ الذي تعتبر به الاجازة متوقفة او ملغاة .

المادة ٣١ - اذا اوقفت او الغيت الاجازة فلا يحق للمؤمن اصدار اي عقد جديد للتأمين او تعهد بتحمل المسؤولية ولكن تبقى جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بعقود التأمين الصادرة منه قبل ايقاف او الغاء الاجازة مستمرة كما لو كان المؤمن قائماً باعمال التأمين .

المادة ٣٢ - اذا الغيت الاجازة لاي سبب حسب احكام هذا القانون ، فيجوز للدوي الشأن بعد ستة اشهر من تاريخ الانهاء ان يقدموا طلباً الى الوزير بواسطة المراقب لاعادة الاجازة ويكون الطلب مؤيداً بوثائق تثبت زوال سبب الانهاء ، ويكون للوزير حق الموافقة وعدم الموافقة .

المادة ٣٣ - اذا رفض الوزير اعادة الاجازة حسب احكام المادة ٣٢ كان المؤمن شركة او فرع فعل المراقب اذا لم يتخذ المؤمن قراراً بتصفيته او طلب من المحكمة تصفيته او اعلن افلاسها او افلاس وكيلها .

المادة ٣٤ - في حالة ايقاف الاجازة لمدة معينة وتكتمل المؤمن للشروط القانونية التي اوقفت الاجازة بموجبها تعاد له الاجازة بعد انتهاء المدة من قبل المراقب اذا ثبت له توفر جميع شروط الاعادة .

المادة ٣٥ - في حالة الغاء اجازة او ايقافها من قبل الوزير يجب على المراقب ان يعلن ذلك في الجريدة الرسمية وأن يبلغ جميع البنوك وغرف التجارة وجميعيات التأمين .

الفصل السابع

السجلات

المادة ٣٦ - على المؤمن ان يحتفظ بدفاتر وحسابات اصولية لكل نوع من انواع التأمين على انفراد واعطاء ايصالات ذات أرقام متسلسلة .

المادة ٣٧ - يجب على المؤمن أن يفتح سجلاً خاصاً بعقود التأمين التي يصدرها يبين فيه اسم المؤمن له والمستفيد والاقساط المستوفاة وتاريخ الاصدار وأن يحتفظ بسجل لطلبات التأمين على الحياة التي تقدم اليه يذكر فيه تاريخ كل طلب واسم مقدمه والاجراء الذي اتخذ بشأنه .

المادة ٣٨ - ١ - على المراقب أن يحتفظ بسجل يبين فيه اسماء شركات التأمين ووكلائها وعناوينهم ونوع الوديعة وتاريخ ايداعها وقيمتها والبنك الذي اودعت فيه او دائرة تسجيل الاراضي التي وضعت فيها - اشارة الرهن اذا كانت الوديعة رهناً عقارياً كما يجب ان يبين فيه نوع التأمين وتاريخ الحصول على الاجازة وكل تغيير يطرأ على المعلومات المسدونه كما يؤشر على الشركات التي توقفت عن تعاطي اعمالها والتي تم شطبها .

٢ - على المراقب أن ينشر في الجريدة الرسمية اسماء شركات التأمين واسماء معتمديها المفوضين في المملكة واسماء وسطاء التأمين المسجلين وممثلهم .

الفصل الثامن

المعلومات

المادة ٣٩ - ١ - على الشركة أن تقدم الى المراقب ميزانية سنوية مدققة من قبل مدقق حسابات عن أعمال كل فرع من فروع التأمين ، وذلك في خلال تسعة اشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية . وعليها أيضاً أن تقدم اليه تقريراً مفصلاً عن أعمال التأمين التي قامت بها خلال تلك السنة .

٢ - على الشركات التي تعاطى اعمال التأمين على الحياة او التأمين بالاقساط او ضمان رؤوس الاموال أن تقوم مرة على الأقل في كل خمس سنوات بالتحريات عن احوالها المالية بما في ذلك تقرير الديون والموجودات وذلك بواسطة اخصائي تأمين على الحياة . وأن تقدم في خلال ستة اشهر من تاريخ تلك التحريات نسخة مصدقة من تقرير الاخصائي الى المراقب . ويجب أن يحتوي ذلك التقرير على الطريقة التي اتبعت في حساب التقدير :

المادة ٤٠ - يجب أن يكون تقرير أعمال التأمين والحسابات الملحق به والميزانية ودفاتر الشركة مطابقة للواقع وأن يكون موثقاً عليها من قبل رئيس مجلس الادارة واحد اعضاء المجلس المفوضين بالتوقيع ومن المعتمد لتوقيع اذا كان المؤمن فرعاً لشركة اجنبية او وكيلها . واذا كان وكيل الشركة الاجنبية شركة اردنية فيوقع عنها الشخص المخول بالتوقيع عن الشركة الاردنية بموجب قرار مجلس الادارة .

المادة ٤١ - ١ - على الشركة ابلاغ المراقب كل تعديل في عقد الشركة ونظامها وشروط التأمين العامة وكل تعديل في الأسس الفنية وجدول قيم استرداد العقود ولا يعمل بهذه التعديلات الا بعد اعلام المراقب بالشركة بان الوزير قد اقرها .

٢ - للمراقب أن يطلب اصلاح او استكمال المعلومات الواردة في أية وثيقة يقدمها المؤمن .

٣ - يجوز للمؤمن أن يطلب من المراقب اصلاح أية معلومات عندها اليه اذا كان الخطأ مطبوعاً او نتيجة سهو أو أنه غير مقصود ويجوز للمراقب قبل أن يقوم باجراء الاصلاح أن يطلب من الأدلة ما يكفي لاقتناعه واذا امتنع عن اجراء الاصلاح رغم تقديم الأدلة فيجوز للمؤمن الاعتراض لدى الوزير مع تبيان الكيفية وطلب اجراء الاصلاح والوزير أن يعز باجراء الاصلاح او ان يرفض ذلك ويتخذ الاجراء الذي يراه مناسباً .

المادة ٤٢ - الوزير بناء على تقرير من المراقب أو أى ذى علاقة أن يعين اخصائي تأمين على الحياة ومدقق حسابات قانوني لتدقيق اعمال الشركة وتقديم تقرير له عنها وتكون اجور التدقيق على حساب الشركة ويجوز للوزير أن ينشر تقرير المحاسب في الجريدة الرسمية اذا اعتقد بضرورة ذلك .

الفصل التاسع

مواد متفرقة

المادة ٤٣ - ١ - على كل جمعية تأمين مؤسسة في الأردن وفق قانون الجمعيات ومؤلفة من اعضاء مجازين بالقيام بأعمال التأمين أن تحتفظ بسجل خاص لحاضريها وان تزود المراقب بصورة عن جميع قراراتها وحاضر جلساتها موقعة من رئيس الجمعية .

٢ - على الجمعية المؤسسة حسب احكام الفقرة السابقة ان تخرج عن عضويتها كل مؤمن الغيت اجازته بقرار من الوزير حسب احكام هذا القانون .

٣ - على الجمعية اذا توفرت لديها معلومات تخصه عن أى مؤمن قد تمس حقوق الغير والصالح العام ان تنبه بذلك المراقب .

المادة ٤٤ - على جماعات التأمين بالاكتاب المؤسسة خارج الاردن ان تقدم الى المراقب حين طلب منحها الاجازة شهادات مطابقة من المراجع المختصة في البلد المؤسسة اليه تثبت خفي خمس سنوات على تأسيسها وانها لا تزال تعتبر قائمة وفهولة بممارسة اعمال التأمين وفق القوانين والبلد وتحتضن لجماعات التأمين بالاكتاب لشروط الوديعة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤٥ - اذا ارادت شركتان او اكثر خاضعة لاحكام هذا القانون الاندماج في بعضها لتكون شركة واحدة فيجوز للوزير ان يوجب اجازتها بعد ان تقدم كل منها تقريراً مفصلاً مؤيداً من قبل مدقق حسابات قانوني او اخصائي تأمين على الحياة يبين ان - الاندماج لا يضر بحقوق حملة عقود التأمين او حقوق الغير بصورة عامة .

المادة ٤٦ - ١ - بعد موافقة الوزير يعلن عن الاندماج وذلك قبل اصدار الاجازة بشهر في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية ويكون لكل شخص يرى نفسه متضرراً من هذا الاندماج ان يعترض لدى المراقب الذي يحاول ان يجري التسوية بين الفرقاء ، فان لم تتم التسوية فللمعترض الحق في مراجعة المحكمة لمنع اجراء الاندماج في خلال شهر من تاريخ اعلان فشل اجراءات التسوية وترسل المحكمة نسخة من قرارها الى المراقب لتسجيله ولا يتم منح الاجازة في تلك الحال الا بعد صدور حكم المحكمة .

٢ - المحكمة ان تطلب ما نشاء من الأدلة وان تستدعي الخبراء للاسترشاد بآرائهم قبل اصدار قرارها بالقبول او الرفض .

المادة ٤٧ - ١ - لا يجوز لأي شخص ان يؤمن خارج المملكة بصورة مباشرة او غير مباشرة على عقارات او اموال منقولة او غير منقولة موجودة في المملكة او واردة اليها .

٢ - لا تسري احكام الفقرة السابقة على وثائق التأمين الصادرة خارج المملكة قبل نفاذ هذا القانون .

٣ - يجوز اعادة التأمين في خارج المملكة من قبل المؤمن .

المادة ٤٨ - على شركات التأمين ان تضع تحت تصرف حاملي عقودها جميع البيانات الواجب تقديمها الى المراقب وان تسلم نسخة منها لكل طالب بدون مقابل .

المادة ٤٩ - ١ - على شركات التأمين ان تبقي لديها في الاردن الاموال التالية :-

(أ) شركات التأمين على الحياة وضمان رؤوس الاموال كامل الاحتياطي الحسابي الخاص بالعقود المبرمة في الاردن . ويجوز للوزير على ضوء الاوضاع الاقتصادية في البلاد ان يخفف نسبة ما يجب الاحتفاظ به داخل الاردن من ذلك الاحتياطي الى ما لا يقل عن ٥٠٪ (خمسين بالمئة) .

(ب) شركات التأمين التي تمارس اعمال التأمين البحري وكل ماله علاقة بهذا النوع من التأمين ، ما لا يقل عن ٣٠٪ من المجموع الاجمالي للاقساط التي تسلمتها في السنة السابقة .

(ج) شركات التأمين التي تمارس انواع التأمين الاخرى ، ما لا يقل عن ٤٠٪ من المجموع الاجمالي للاقساط المستوفاة في السنة السابقة .

٢ - يعين الوزير كيفية توظيف الاموال المنصوص عليها في هذه المادة وتحسب الوديعة ضمن هذه الاموال .

المادة ٥٠ - تصدر العقود المستعملة في الاردن للتأمين على الحياة وضد الحريق والحوادث باستثناء خيانة الامانة والمسؤولية المدنية باللغة العربية ويجوز ان تدرج ترجمة دقيقة لها بلغة اجنبية .

المادة ٥١ - كل مؤمن اوقفت او الغيت اجازته واستمر بممارسة اعمال التأمين بعد هذا الايقاف او الالغاء يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تزيد على الالف دينار او بكليتا العقوبتين ؛

كل من التمس

المادة ٥٢ - لا تمنح اجازات تأمين عديدة لشركات تأمين اجنبية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ولجلس الوزراء تحديد هذا المنع مدة اخرى حسبما يحده مناسبا .

المادة ٥٣ - على شركات التأمين العاملة في المملكة أن توفى اوضاعها حسب نصوص هذا القانون في مدة اقصاها سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والا اعتبرت انها غير مجازة لتعاطي اعمال التأمين . ويجوز للوزير تحديد هذه المدة ستة اشهر اخرى .

المادة ٥٤ - للوزير ان يصدر التعليمات الواجب اتباعها لمراقبة وتنظيم أعمال التأمين طبقا لنصوص هذا القانون على شكل قرارات تنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٥٥ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يصدر من وقت لآخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون بوجه عام واللغايات التالية بوجه خاص :-

(١) تحديد الرسوم الواجب استيفؤها بموجب هذا القانون .

(٢) الغرامات الواجب دفعها حين ارتكاب اية مخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٦ - تلغى احكام اي تشريع سابق تتعارض مع نصوص هذا القانون .

المادة ٥٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كل ضمن اختصاصه .

١٩٦٥/٢/٩

أخمين بطلال

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير المالية
امين مجب	سليم البخيت	هاشم الجيوسي	بهجت التلهوني

وزير الدفاع والمواصلات	وزير	وزير الشؤون	وزير
وزير الخارجية بالوكالة	الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	الزراعة والرياسة والتعلم
كامل محي الدين	امين بونس الحسيني	بشير الصباغ	

وزير	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	الداخلية
عالم الحاج حمن	عادل الشمايله	احمد اللوزي	محمدناظر العالم موطي
		صالح ابو زيد	

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي وتأمرا باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٥

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٦٥ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها - « ش - تعني كلمة (السوق) السوق العربية المشتركة » .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة « شحتها » الواردة في آخرها : - « على ان لا يتعارض ذلك مع مقررات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية »

المادة ٤ - تعدل المادة (٣١) من القانون الأصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها : -

(ح- يجب ان ترفق البضاعة المستوردة من احدى بلدان السوق والتي تتمتع باعفاء او تفضيل جمركي بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة طبق النموذج الآتي : -

« اشهد بان السلع المدونة هنا هي من منشأ . . . وان كلفة الانتاج المحلية ، بما في ذلك المواد العربية التي منشؤها احدى الدول الاطراف في السوق العربية المشتركة ٤٠٪ على الاقل من كلفة الانتاج الكلي » .

وللسلطة الحق باتخاذ الاجراءات التي تراها ضرورية للتأكد من مطابقة البضاعة لشهادة المنشأ »

المادة ٥ - تعدل المادة (٦٦) من القانون الأصلي على النحو التالي : -

١ - باضافة ما يلي الى آخر الفقرة (أ) منها : -

(اما بالنسبة للبضائع المستوردة من احدى دول السوق فلا يجوز السماح باعادة تصديرها الى خارج السوق ، بجائتها التي استوردت بها ، قبل الحصول على موافقة الدولة المصدرة) ؛

٢ - باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها : -

(د- بالرغم مما ورد بالفقرات (أ و ب و ج) من هذه المادة ، لا يجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المتبادلة بين بلدان السوق الى اي بلد عضو فيه ، اذا كان سبق للبلد المصدر ان منح دعماً لتلك المنتجات والثروات ، وكان هناك انتاج محلي مماثل في البلد المتي التصادير اليه » .

أخمين بطلال

١٩٦٥/٢/٩

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني	الدفاع	المالية	العدل	رئيس الوزراء
عادل الشمايله	نظام الشراي	هاشم الجيوسي	بهجت التلهوني	بهجت التلهوني

قرار رقم (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

○○○○○○

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ت/١١٨٣٣/٢ تاريخ ١٠/٣١/٩٦٤ المتضمن تفسير المواد ١١ و ١٠ من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كان مدير الأراضي هو الذي يبت بأمر صاحب الحق في القضايا المتنازع عليها عند تنظيم جدول الحقوق أم الموظف المنتدب من قبله ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية - الأراضي والمساحة رقم ٩٣/٤/١٢٨٢٢ تاريخ ١٠/٢٥/٩٦٤ وجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين وبعد المذاكرة تبين أن المادة (٧) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ٥٧ تنص على ما يلي : -

١ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق من الحقوق المذكورة في الفقرة (٣) من المادة السابقة ان يدعوا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى المدير او الموظف المفوض من قبله بقبول الادعاءات في الزمان والمكان اللذين يعينا لهذا الغرض ويحقق في هذه الادعاءات علانية على الاصول التي يقررها المدير .

٢ - المدير ان يصدر من حين الى آخر تعليمات يبين فيها طريقة تخطيط حدود الأراضي وتقديم الادعاءات المتعلقة بها . كما تنص المادة العاشرة من نفس القانون على ما يأتي :

(عندما ينتهي التحقيق في الادعاءات يقوم الموظف المنتدب بتنظيم قائمة تسمى « جدول الادعاءات » يشمل جميع الادعاءات سواء اكانت معروفة ام منازعا فيها وعليه ان يقدم الى المدير تقارير عن كل قضية منازعة في (١) . كما ان نص المادة ١١ هو :

١ - عندما ينتهي المدير من تدقيق جدول الادعاءات والتقارير المتعلقة بالمنازعات ينظم قائمة تسمى « جدول الحقوق » .

٢ - ينظم جدول الحقوق بالشكل الذي يعينه المدير وبعد ان يوقعه تعلن نسخة منه في دائرة تسجيل القضاء واخرى في مكان بارز في القرية او البلدة وتسلم صورة مصدقة عنه الى مختار القرية لأبلاغ محتوياتها الى الأهلى .

من هذه النصوص تبين أن الموظف المنتدب من قبل مدير الأراضي مفوض بقبول الادعاءات والتحقيق فيها وعند الانتهاء من ذلك ينظم قائمة بالادعاءات كما ينظم تقريرا عن كل قضية منازعة فيها ويرفع الاوراق الى مدير الأراضي « المادة ١٠ » .

وبعد ان ينظر المدير في قائمة الادعاءات وفي التقارير المرفوعة اليه عن المنازعات عندئذ ينظم هو قائمة - جدول الحقوق - « المادة ١١ (١) » وينظمه بالشكل الذي يعينه هو وبعد ان يوقعه يعلق حسب الاصول « المادة ١١ (٢) » وعليه فاننا نقرر بان تنظيم جدول الحقوق هو من اختصاص مدير الأراضي ينظمه بتبثيت اسم صاحب الحق فيه بالشكل الذي يراه بغض النظر عما جاء في تقارير الموظف المنتدب من قبله حول القضايا المتنازع فيها . هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ١٠/١/١٩٦٥

مدير الأراضي والمساحة	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	
صبيح الحسني	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	علي مسمار

قرار رقم (٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

○○○○○○

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٤/٤/١٩٦٤ رقم ر/٣٩٣٩/٤ المتضمن تفسير الجملة الأخيرة من البند (٦) من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رخص المهن رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ . وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية الموجه الى سيادة رئيس الوزراء بتاريخ ١٠/٤/٩٦٤ رقم ب/١٠/٣٢٣١ فقد اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين وبعد المذاكرة تبين أنه وان كانت المادة ٣ (١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ قد عرفت البلدية بأنها مؤسسة اهلية غير انها مؤسسة من نوع خاص تعمل لمصلحة العموم وليس لمصلحة فئة خاصة من الناس كما هو حال المؤسسات العادية ، كما انها عندما تقوم باحد الاعمال المنصوص عليها في المادة ٤١ من قانون البلديات انما تقوم به بمقتضى وظيفتها ذات النفع العام ولا تكون عندئذ تراول مهنة بالمعنى المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون رخص المهن رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ .

وعليه نقرر ان عبارة (المؤسسة) الواردة في المادة الثانية من قانون رخص المهن رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ وعبارة (المؤسسات بأنواعها) الواردة في البند السادس من الجدول رقم ٢ كما عدل بموجب المادة ١٧ من قانون رخص المهن الملحق بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١ لا تنطبق على البلديات وبالتالي فان البلدية غير مكلفة بالحصول على رخصة مهن عندما تراول اي عمل من الاعمال الخاضعة لترخيص .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٠/١/١٩٦٥

مندوب وزارة المالية	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	
عيسى طماش	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	علي مسمار

الاتفاقية المبرمة

بين لجنة شؤون الحج الاردنية وبين بلدية معان

بشأن اقامة مدينة للحج في مدينة معان

==

١ - تسمى لجنة شؤون الحج (الفريق الاول) .

٢ - تسمى بلدية معان (الفريق الثاني) .

٣ - على الفريق الثاني ان يهيئ مدينة معان تستوفي كافة الشروط الصحية وان تنشأ المدينة في مكان مناسب توافق عليه اللجنة او من تنتدبه من الموظفين او المهندسين على ان لا يقل استيعاب هذه المدينة عن (٢٠٠٠) حاج في كل دفعة .

٤ - يقوم الفريق الثاني بتمهيد ارض المدينة في الموقع المعين واعادادها بشكل لائق يتفق والغاية المنشأة من اجلها هذه المدينة وهي تأمين راحة الحج وسلامتهم كما عليه ان يقوم بتسوير المدينة بحيث يمنع دخول غير الحجاج اليها .

٥ - على الفريق الثاني ان يقرم بتأمين العدد الكافي من الخيام الصالحة لايواء الحجاج في الموسم الحالي عام (١٩٦٥) على ان تستبدل هذه الخيام في المستقبل بوحدات سكن من الاسمنت تبنى وفق مخططات هندسية بشكل ثابت وسلم من الناحية الفنية وعلى ان تحتوي المدينة على كافة المرافق الصحية ودورات المياه الضرورية التي يقررها المختصون الذين توفدهم لجنة شؤون الحج لهذه الغاية والى ان يشرع في انشاء المدينة وبنائها بالاسمنت يتعهد الفريق الثاني باقامة عدد كاف من الوحدات الصحية لا تقل عن اربعة في اطراف المدينة على ان تحتوي كل وحدة على خمسة مرشات (دوش) كما يتعهد بانشاء عدد من المراحيض لا تقل عن ٢٠ مرحاضا للرجال وعشرة للنساء .

٦ - على الفريق الثاني ان يقوم بتأمين عدد كاف من المراقبين والحراس للسهر على راحة الحجاج وضمان سلامتهم .

٧ - يسعى الفريق الاول بتزويد المدينة بوحدة صحية وغفر للشرطة ومكتب للجوازات وآخر للجمارك ومكتب لابريد مجهز بالمهاتف على ان يقوم الفريق الثاني بتأمين المنشآت اللازمة للغايات المذكورة .

٨ - يسعى الفريق الاول لدى كافة الدوائر المختصة بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للفريق الثاني في تنفيذ التزاماته على ان لا يترتب على ذلك اي التزام مادي يكلف به الفريق الاول .

٩ - على الفريق الثاني تأمين مدينة الحجاج بالمياه الصالحة للشرب .

١٠ - يقوم متصرف لواء معان بالنيابة عن الفريق الاول بالاشراف على سير العمل في مدينة الحجاج .

١١ - على الفريق الاول انتداب من يراه مناسباً من موظفي الحكومة لانجاز كافة معاملات الحجاج في مدينة معان التي تعتبر عملاً بهذه الاتفاقية مركز تجمع وانطلاق لجميع الحجاج الذين يقصدون الديار الحجازية بطريق البر .

١٢ - يستوفي الفريق الثاني من متعهدي نقل الحجاج مبلغ (٦٠٠) فلس للذهاب والاياب عن كل حاج مقابل جميع الخدمات المذكورة ويدفع من اصل هذا المبلغ مائة فلس عن كل حاج لحساب الفريق الاول .

١٣ - عند الاختلاف في تفسير نصوص هذه الاتفاقية وما يفرع عنها يكون معالي وزير الداخلية هو المرجع المختص في تفسيرها .

عن الفريق الاول

هاجم السل

وكيل وزارة الداخلية ورئيس لجنة شؤون الحج

عن الفريق الثاني

فايز الشراري

رئيس بلدية معان

مصدق

محمد نزال العروطي

وزير الداخلية

اعلان

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢ الغاء الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وشركة ميروغاز هولدنكر المحدودة المنشورة في العدد ١٦٢٥ تاريخ ١٩٦٢/٧/١٦ من الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

هكذا من الأشهر